

Distr.: General
13 December 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البندان ٢ و ٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

حلقة عمل عن القيم التقليدية للبشرية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي أجريت خلال حلقة العمل المتعلقة بالقيم التقليدية وحقوق الإنسان، المعقودة في جنيف يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢. وعرفت حلقة العمل التي افتتحتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مشاركة خبراء يمثلون حضارات ونظماً قانونية مختلفة، وكذا موفدين من جهات معنية من دول وأكاديميين ومنظمات حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد ركزت حلقة العمل على الكيفية التي ساهمت بها القيم التقليدية التي يقوم عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل عام. وقد أقيمت خمس حلقات مناقشة: حلقة مناقشة افتتاحية لتحديد الإطار العام للمسألة؛ وحلقة مناقشة عن الكرامة الإنسانية والمساواة؛ وحلقة مناقشة عن الحرية والمسؤولية من منظور مختلف الثقافات والتقاليد؛ وحلقة مناقشة عن النهج العملية لاستغلال الفرص ورفع التحديات؛ وحلقة مناقشة معنية بالاستنتاجات الختامية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	أولاً - مقدمة
٣	٢-٢٧	ثانياً - حلقة العمل
٣	١١-٤	ألف - تحديد الإطار العام للمسألة
٦	٢٣-١٢	باء - الكرامة الإنسانية والمساواة
٩	٤٣-٢٤	جيم - الحرية والمسؤولية من منظور ثقافات وتقاليد مختلفة
١٣	٦٤-٤٤	دال - الفرص والتحديات: نُهج عملية
١٨	٧٠-٦٥	هاء - خاتمة

أولاً - مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٢ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد في عام ٢٠١٠ حلقة عمل لتبادل وجهات النظر حول الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية، التي تقوم عليها القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلى الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بمشاركة ممثلين من جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالأمر، فضلاً عن خبراء يُختارون بشكل يراعي حق المراعاة التمثيل الملائم لمختلف الحضارات والنظم القانونية وأن تقدم له موجزاً للمناقشات التي ستجرى في حلقة العمل، وفقاً لبرنامج عمله.

ثانياً - حلقة العمل

٢- نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة العمل بتشاور مع الدول الأطراف ومجموعة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني. وتلقت المفوضية لهذا الغرض مساهمة مالية سخية من الاتحاد الروسي.

٣- وقد عُقدت حلقة العمل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في قصر الأمم المتحدة في جنيف. وجرى تأمين الترجمة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست من أجل تيسير إجراء مناقشة أوسع. وتشكّل جدول أعمال حلقة العمل من خمس حلقات مناقشة: حلقة مناقشة افتتاحية لتحديد الإطار العام للموضوع؛ وحلقة مناقشة تركز على الكرامة الإنسانية والمساواة كقيمتين تقوم عليهما القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وحلقة مناقشة مخصصة للعلاقة بين الحقوق والمسؤولية؛ وحلقة مناقشة نوقشت فيها الفرص والتحديات؛ وحلقة مناقشة معنية بالملاحظات الختامية. وقد شهدت حلقة العمل حضوراً مكثفاً من ممثلي الدول وأعضاء وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وأكاديميين وخبراء.

ألف - تحديد الإطار العام للمسألة

٤- افتتحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة العمل وحلقة المناقشة الافتتاحية. وأشارت المفوضة السامية إلى تجربتها الخاصة مع التنوع الثقافي كامرأة من جنوب أفريقيا منحدرة من أصول آسيوية دخلت مساراً مهنيّاً بدأ وطنياً ثم قادها إلى الساحة الدولية. وقد أظهر لها التنوع الثقافي العديد من أوجه التشابه بين البشر: القيم الأساسية وغير القابلة للاختزال والعالمية التي تتعالى على الجغرافيا ولا تعرف حواجز من ثقافة أو نوع، من طبقة

أو لسان. وقالت إن هذه القيم هي القيم التي تقوم عليها حقوق الإنسان. ومن هذه القيم المألوفة لكل الشعوب التّوق إلى الحرية والكرامة والتحرر من الخوف والحاجة، وهي تشكل أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقالت إن الإعلان يعكس وجهات نظر رجال ونساء من ثقافات وتقاليد من كل أنحاء العالم.

٥- وترى المفوضة السامية أن التقاليد مفهوم معقد. فلا يمكن القول عن أي مجتمع، أياً كان موقعه الجغرافي أو مستواه من التنمية الاقتصادية، إنه تمثله مجموعة واحدة وشاملة من القيم المشتركة التي تهيمن على جميع المسائل الاجتماعية. فالتقاليد والقيم تتغير مع مرور الزمن، وتختلف نظرة مختلف الفاعلين في المجتمع إليها وتأويلهم لها. وفي حين توجد تقاليد تتماشى وحقوق الإنسان، توجد تقاليد أخرى تتعارض معها. وقالت إن غرض حلقة العمل هو التركيز على القيم التقليدية التي تقوم عليها حقوق الإنسان. ويعني ذلك رفض تلك القيم التي تجنح إلى وضع القيم التقليدية في مقابل حقوق الإنسان بغية تقويض سلطة وجاذبية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وفي حين اعترف إعلان فيينا بوجود مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإنه أكد مرة أخرى أن من واجب جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. واحتتمت المفوضة السامية بالقول إن فهم الدعامات التقييدية التي يقوم عليها كلا طرفي المعادلة أمر هام للنهوض بحقوق الإنسان بفعالية أكبر، وجعل المجتمعات أكثر إنسانية في نهاية المطاف.

٦- وبعد ذلك، أدلت المديرية التنفيذية للصندوق الأمم المتحدة للسكان بكلمة رئيسية. وركزت كلمتها على حقوق الإنسان من منظور مشترك بين الثقافات، كما يبرز في عمل الصندوق في جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى أن تجربة الصندوق بينت أن الأخذ بحقوق الإنسان يحتم التزام الوضوح في تحديد القيم والمعتقدات الثقافية والاعتراض عليها والتفاوض بشأنها ثم التوفيق بينها من الداخل في نهاية المطاف.

٧- وشددت المديرية التنفيذية للصندوق على أن للثقافة أهمية هنا لأن التقاليد والمعتقدات الثقافية كثيراً ما تكون أعمق جذوراً من القوانين: ولذلك ينبغي، للوصول إلى جذور قضايا حقوق الإنسان، العمل على المستوى الثقافي. فعلى سبيل المثال، يعتبر التمييز والعنف ضد المرأة والممارسات الضارة من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإثني وزواج الأطفال ممارسات غير قانونية في العديد من البلدان، لكنها لا تزال موجودة لأنها ضاربة الجذور في الثقافة. وقالت إن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث داخل الأسر والمجتمعات المحلية بينما نظم العدالة كثيراً ما توضع على الصعيد الوطني، بعيداً عن الانتهاكات. فأليات النظم القيمية المحلية هي التي تعترف بهذه الانتهاكات أو تتجاهلها. وتوخياً للفعالية في استئصال هذه الممارسات، ينبغي الانخراط بصورة أعمق لتعزيز حقوق الإنسان لدى الأفراد والأسر والمجتمعات على الصعيد المحلي. وهذا يتطلب الإنصات وتشجيع الحوار داخل المجتمعات المحلية.

٨- وضربت المديرية التنفيذية أمثلة وعرضت النتائج الإيجابية لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة المرأة، وتخفيض النسب المرتفعة للوفيات النفاسية، والقضاء على العنف ضد الفتاة والمرأة وتشويه الأعضاء التناسلية للأثني، والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم المساعدة الإنسانية في المجتمعات التي تعاني من حالات الطوارئ، في السياقات التي تشكل فيها المعتقدات التقليدية عقبات أمام هذه الأهداف. واحتتمت كلمتها بالتشديد على أن التغيير الذي يساهم في تعميم حقوق الإنسان في مختلف السياقات الثقافية لا يمكن فرضه من الخارج: فلكي يكون هذا التغيير دائماً، يجب أن ينبع من الداخل. فبادئ حقوق الإنسان يجب أن تأخذ بها المجتمعات المحلية والأفراد، ومن الأمور الأساسية في هذا تكمن في العثور على القيم الإيجابية وعوامل التغيير الموجودة في جميع الثقافات. فالناس هم من أوجدوا الثقافة وهم يستطيعون تغييرها. فهم يستطيعون الإفادة من الجوانب الإيجابية في ثقافتهم وتغيير السلبية منها. ويوجد داخل كل ثقافة أشخاص يعارضون الممارسات الثقافية المضرة وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن يكون الفاعلون الدوليون في مجال حقوق الإنسان قادرين على النظر إلى الموضوع من منظورات مشتركة بين الثقافات. وينبغي أن يكونوا، وهم يقومون بذلك، قادرين على الانخراط في حوار مع الثقافات وتعبئة العوامل الثقافية للتغيير من أجل التنمية وحقوق الإنسان.

٩- وأشادت رئيسة مكتب باريس لمعهد الديمقراطية والتعاون، ناتاليا ناروتشنييتسكايا، بمجلس حقوق الإنسان على انخراطه في مناقشة القيم التقليدية وحقوق الإنسان. واعتبرت أن حماية التنوع والمساواة بين الأمم والثقافات وتعزيزهما شرطان مسبقان للوثام الحقيقي في العلاقات بين الحضارات وداخل أي مجتمع في زماننا. وأوضحت أن العالم مترابط ولكنه ليس متجانساً. فليس هناك بلد أو حضارة لا تكنسي فيها الحريات وحقوق الإنسان والمساواة أهمية كبرى، لكن هناك تصورات مختلفة لهذه القضايا. وذكرت بأن ميثاق الأمم المتحدة جمع بين الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها والاعتراف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ومساواتها في السيادة. وشجعت المجلس على إجراء دراسة عن تأويل حقوق الإنسان في مختلف الثقافات.

١٠- وقالت السيدة ناروتشنييتسكايا إنه يمكن العثور على مفهوم حقوق الإنسان ذاته والفكرة القائلة بأن سلطة المسؤولين العموميين مقيدة بقواعد قانونية وتقليدية وأخلاقية في التصور اليوناني المسيحي للقانون الطبيعي، ومن هذا الوجه يمكن اعتباره تقليدياً. ولاحظت أن القيم المسيحية التقليدية التي تشدد على قيمة الكرامة الإنسانية يمكن تبنيها في عدة معايير من المعايير الحالية لحقوق الإنسان، من مثل حظر العبودية. وفي الوقت نفسه، قالت العديد من الأنظمة المسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في القرن العشرين عن نفسها صراحة إنها ضد ما هو "معادية تقليدياً". كما أكدت أن ولادة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كليهما جاء في إطار محاولات لإعطاء زخم جديد للقيم التي كانت ضاربة الجذور في التقاليد.

١١- وقالت إن ضمان حقوق الإنسان يتطلب حماية المؤسسات التقليدية، مثل الدولة والمجتمع المحلي والأسرة، وليس القضاء عليها. فالارتباط بالقيم التقليدية هام في ضمان ألا يكون احترام حقوق الإنسان قائماً على الخوف من العقوبة القانونية فقط، وإنما على قناعات راسخة الجذور. ويمكن للتقاليد أن تكون أحد أفضل المعلمين لأنها تؤثر على السلوك من الداخل ومن دون إكراه. وحذرت السيدة ناروتشنييتسكايا من مخاطر العدمية القيمية وفقدان الميول الروحية. ولذلك دعت إلى إعادة الربط بين حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية التقليدية.

باء- الكرامة الإنسانية والمساواة

١٢- ركزت حلقة النقاش الثانية على الكرامة الإنسانية والمساواة كقيمتين ترتكز عليهما حقوق الإنسان التي يمكن تقفي آثارها في تقاليد وثقافات شتى. وقدم المحاضر الأول في حلقة النقاش، إيكارت كلاين، أستاذ القانون في جامعة بوتسدام بألمانيا والعضو السابق باللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لمحة عامة مستفيضة عن معنى مفهوم المساواة في الكرامة الإنسانية في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

١٣- وأشار السيد كلاين إلى أن الصكوك العالمية لحقوق الإنسان لا تحدد الكرامة الإنسانية كحق منفصل من حقوق الإنسان، وإنما تعتبر أن الاعتراف بحقوق متساوية وغير قابلة للتصرف نابع من الكرامة الإنسانية المتأصلة لبني البشر. وتقدم صكوك حقوق الإنسان إشارات لتعليل هذا التأكيد: إذ إن الحاجة إلى الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها تكمن في رد الفعل على " أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني". ولم تعرّف الكرامة الإنسانية في صكوك حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ليس في صكوك حقوق الإنسان أي إقرار محدد بأي نهج فلسفي أو أنثروبولوجي أو ديني؛ ومن ثم يظهر الاعتراف بالكرامة الإنسانية كقيمة مؤسّسة دوغماً إسناد من أي مبدأ تيريري بعينه.

١٤- وأشار السيد كلاين إلى تطور المكانة التي أعطيت لمبدأ الكرامة الإنسانية على صعيد حقوق الإنسان. وفي حين اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ الكرامة الإنسانية قيمة لا جدال فيها أصيلة في بني البشر، كان عهداً عام ١٩٦٦ هما اللذين أكدا أن حقوق الإنسان نابعة من الكرامة الإنسانية. ويمكن تصور الكرامة الإنسانية قيمةً تأسيسية لحقوق الإنسان، ومن ثم كمحدد يُستشهد به في تأويل حقوق الإنسان المعترف بها قانونياً. وهو ليس مفهوماً زائداً، لأن هناك علاقة وثيقة بين مشروعية القواعد القانونية ودعائمها الأخلاقية. وعلاوة على ذلك، يمكن للقيم التأسيسية بدورها أن تكون مرشداً عندما تعني الحاجة إلى تأويل نطاق حقوق الإنسان ومدى مقبولية وضع حدود لها أو تقييدها.

١٥- وقد انبثقت عن تأكيد الكرامة الإنسانية كأساس لحقوق الإنسان العديد من الاستنتاجات. فهي أولاً تلزم بالاعتراف ببني البشر كأصحاب حقوق ومطالبين بحقوق. وثانياً، سيكون حرمان الأفراد أو جماعات الأفراد من حقوقهم منافياً للكرامة الإنسانية.

وثالثاً، أن الكرامة الإنسانية ليست مجرد قيمة فردية وإنما هي اجتماعية أيضاً؛ ومن ثم ينبغي فهم حقوق الإنسان في سياق التفاعل الإنساني، وأن هذا يعني ضرورة احترام الكرامة الإنسانية للآخرين - والحماية القانونية اللازمة لضمان هذا الاحترام. ورابعاً، تتطلب الكرامة الإنسانية الاعتراف بجزئية الإنسان: أي أن يكون قادراً على صياغة هويته الخاصة به. وفي حين قد يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان بفرض بعض الحدود أو القيود على الحقوق، تلزم الكرامة الإنسانية بالألا تكون هذه القيود تعسفية وفي بعض الحالات - كما في حالة منع التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة - بالألا يسمح بمثل هذه القيود.

١٦- وأخيراً، تناول السيد كالاين مسألة عالمية حقوق الإنسان. فتأكيد الكرامة الإنسانية كقيمة تأسيسية ينطوي على دعوى فطرية بصحتها عالمياً. بيد أن دلالة الخصوصيات القومية والإقليمية واختلاف التجارب التاريخية والثقافية والدينية قد تكنسي أهمية في تفسير حقوق الإنسان في سياقات محددة، لا سيما فيما يتعلق بمدى جواز فرض القيود. لكن الكرامة الإنسانية ينبغي أن تكون دائماً مقياساً لهذه التفسيرات. ولا يمكن أبداً للتقاليد الثقافية أن تكون تبريراً لعمل الدولة أو تقصيرها عندما تكون الكرامة الإنسانية محل الرهان. كما شدد السيد كالاين على ضرورة أخذ تطور القيم التي ليس لها طابع ثابت أو راسخ لا يقبل التحويل بعين الاعتبار عند تفسير حقوق الإنسان في ضوء الكرامة الإنسانية. ودعا إلى الانفتاح والحذر في الآن نفسه عند القيام بذلك.

١٧- ووضعت المديرية المكلفة بحقوق الإنسان في مؤسسة توكوي شيمي والعضوة السابقة في الجمعية الدستورية الإكوادورية، مونيك تشوخي، مفهوم الكرامة الإنسانية في سياق رؤية الشعوب الأصلية للعالم مركزة على مفهوم سوماك كاوساي ("الحياة الطيبة" أو "الحياة في تناغم") الذي أدمج في الدستورين الجديدين لإكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، إلى جانب الصكوك والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فمفهوم سوماك كاوساي، الذي نشأ من رؤية شعوب الأنديز الأصلية للعالم، تقيم فكرة الرفاه ليس على الفرد بمعزل عن الآخرين، وإنما على العلاقة بين الفرد والأهالي والطبيعة.

١٨- وقالت إن مفهوم سوماك كاوساي يعني التمتع بإمكانية الوصول إلى أرض سليمة وخصبة؛ وزراعة ما هو ضروري وبطريقة متنوعة والحفاظ على نقاء الأنهار والغابات والجبال والهواء؛ وإدارة الأراضي بطريقة جماعية، وتقديم وتلقي تربية تقوم على القيم الخاصة للمجتمع المحلي، واحترام حقوق الآخرين، والبت جماعياً في أولويات كل مجتمع محلي على حدة. وهو يقوم على احترام من يعيشون حولنا والمؤسسات الموروثة عن الأجداد التي تنظم الحياة المجتمعية. وأضافت أنه يقوم على الإنصاف والتضامن والمعاملة بالمثل والانضباط والاحترام والاعتراف بالاختلاف والحفاظة والاعتراف بأننا جميعاً جزء من الطبيعة وجزء من التنوع الأحيائي وتقع علينا مسؤولية العناية ببيئتنا الطبيعية.

١٩- ولمفهوم سوماك كاوساي أبعاد متعددة. فلديه بعد فلسفي/أخلاقي يركز على ضرورة أن تكون علاقة الأفراد والمجتمعات المحلية بالطبيعة غير قابلة للتجزئة قائمة على الاحترام ومتناسقة. وله بعد سياسي يتصل بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وحقوقها الجماعية في تقرير تميمتها الخاصة بها. وله بعد قانوني من حيث إنه يحتاج إلى أن يترجم في قواعد قانونية ملزمة، تشمل القواعد العرفية. كما أن سوماك كاوساي مرتبط بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً؛ وهو مرتبط بالفعل بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا بالحقوق الفردية والجماعية كليهما. وله أبعاد اقتصادية لأنه يقدم أساساً يسمح بتقييم أي الأنشطة الاقتصادية احتراماً للطبيعة وغير قائمة على الاستغلال للطبيعة أو لبني البشر. ويشجع مفهوم سوماك كاوساي الإنتاج المتنوع والصحي والمتوازن الذي يتيح للناس تقاسم واستهلاك المنتجات الخاصة بهم وكذا إقامة تجارة عادلة. وله بعد ثقافي لأنه يعكس المعارف والقيم التقليدية ومنفتح على الحوار بين الثقافات. وله بعد بيئي يدعو إلى احترام التنوع الأحيائي وإلى علاقة متوازنة مع الطبيعة. وله بعد تواصلية لأنه يشمل عملية إيصال ونقل المعارف والقيم من جيل إلى جيل ونظمها مع غيرها من المعارف والحكم. وبإيجاز، يرمي مفهوم سوماك كاوساي إلى استعادة معنى العلاقة الوثيقة التي تربط بين بني البشر والطبيعة، والاعتراف بتنوع الثقافات والرؤى للعالم واحترام هذا التنوع.

٢٠- وفي الوقت المخصص للتعليقات والأسئلة، عرض فيليب ريباخ، ممثل بطريكية موسكو التابعة للكنيسة الأورثوذكسية الروسية، وجهات نظره عن العلاقة بين حقوق الإنسان والتقاليد الدينية. وقال إنه يعتقد أنه من الخطأ اعتبار التقاليد الدينية على أنها تتعارض مع حقوق الإنسان، لأن التقاليد الدينية شكل من أشكال تجسّد القيم العالمية، بما فيها حقوق الإنسان والحرية الكرامة، في تجربة أمة أو مجموعة من الناس بعينهم. وحذر السيد ريباخ من الأحكام المجردة في مجال حقوق الإنسان. وذكر أن على المرجعيات الدولية أن تدرس السياق الوطني دراسة مستفيضة عند تأويل حقوق الإنسان بخصوص بلدان محددة. كما أكد أن التقاليد الدينية جزء من هويات الشعوب، ومن ثم يمكن للتشهير بالدين أن يتسبب في العنف والتراعات. ودعا إلى إتاحة فرصة للمنظمات الدينية للمشاركة في تطوير حقوق الإنسان، وأشار إلى تجربة الحوار بين الأديان كمثال يحتذى.

٢١- وأشار ممثل كوبا إلى أنه من الأساسي مراعاة تقاليد الشعوب وحقائقها الواقعية، بما أن أي نظام قانوني ينهل من الأعراف والتقاليد. فقد تطورت حقوق الإنسان، على سبيل المثال، عبر الاعتراف التدريجي بحقوق جديدة لم تكن تخطر على البال من قبل، كالحق في السلم والتضامن الدولي والحق في بيئة صحية. وينبغي النظر إلى هذه الحقوق بدورها على أنها وثيقة الصلة بالكرامة الإنسانية.

٢٢- وذكر ممثل آيرلندا أن الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان تمثل توافقاً دولياً على ما يشكل قيم البشرية: أن يكون كل شخص قادراً على أن يجي بكرامة بحيث يعامل

معاملة تقوم على المساواة وأن يكون في مأمن من التمييز من أي نوع كان. وبالرغم من أن القيم تتأثر إلى حد ما بالتقاليد، لا يمكن التذرع بالتقاليد ذاتها لارتكاب اعتداءات على حقوق الإنسان. وبالفعل، فقد أدى التجرؤ على القطع مع التقاليد أحياناً إلى إحداث فارق ذي بال، ومن ذلك مثلاً إتاحة التمتع بحقوق الإنسان لنساء ما كن ليحظين، في ظروف أخرى، بفرصة تولي المناصب العامة أو التصويت، أو بالسماح بزواج أناس من أعراق وديانات مختلفة، أو بمنح الحماية للأطفال الذين كانوا، لولا ذلك، يتعرضون لاعتداءات على أيدي البالغين. ويجب ألا تنحصر حقوق الإنسان في حدود التقاليد، وإنما يجب بالأحرى أن تحافظ على أهميتها لجميع الأفراد وتبقى بالتالي سارية عليهم جميعاً.

٢٣- كما أثار المشاركون قضايا مثل مدى توافق حقوق الإنسان مع عقوبة الإعدام والتدوين الثقافي والتمييز الديني اللذين تعاني منهما الشعوب الأصلية.

جيم - الحرية والمسؤولية من منظور ثقافات وتقاليد مختلفة

٢٤- ركزت حلقة المناقشة الموالية على الكيفية التي تتصور بها الثقافات المختلفة الصلات بين الحقوق والمسؤوليات كقضية من القضايا التي تقوم عليها عالمية حقوق الإنسان.

٢٥- وذكر جوزيف براهو، أستاذ بقسم الفلسفة بجامعة كاليفورنيا الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية، برّد المهاتما غاندي على أسئلة طرحت في سياق دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كان قيد الإعداد آنذاك. ففي رأي غاندي، إذا كانت حقوق الإنسان تزعم أنها اللغة الأخلاقية العالمية للمجتمع البشري، فينبغي أن يكون هناك ترابط لا ينفك بين الحقوق والواجبات. ويرى السيد براهو أن فكرة غاندي تظهر أن عالمية حقوق الإنسان قد تفهم بطرق مختلفة كثيراً. ولذلك شدد على أنه ينبغي، من أجل تفادي فرض معيار النظر إلى بقية العالم من نزعة قومية، الانخراط في حوار بين الثقافات. ومن خلال مثل هذا الحوار، يمكن لمختلف الأفكار أن يصحح بعضها البعض وأن يثري بعضها البعض.

٢٦- ودعا السيد براهو إلى نموذج لا يحاول أن يتعالى على الاختلافات الثقافية ولا إلى حلها بجعل ثقافة متفوقة على الأخرى، وإنما أخذ الثقافات الأخرى على محمل الجد ومحاولة الدخول في حوار منفتح يهدف إلى الفهم والحقيقة. ويمكن لتمييز ثلاثي بين القواعد والآليات القانونية والتعليقات أن يوفر الإطار لإجراء حوار بين الثقافات. وقال إن هذا التمييز يتيح الاعتراف والقبول بوجود العديد من ثقافات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، حتى وإن لم تستخدم هذه العبارات بالضرورة. وأشار على سبيل المثال إلى المفهوم الأخلاقي التقليدي الهندي "dharma" الذي أثير في مناقشات بشأن حقوق الإنسان. وقال إن هذا المفهوم يعتبر الفرد نقطة البدء: فالواقع الإنساني لا يتجسد في الفرد فقط وإنما في الكل الاجتماعي، والكل الاجتماعي بدوره تعبير عن نظام الكون الذي يحاول مفهوم "دارما" حمايته سلامته. ومن هذا

المنظور، يمكن الاعتراض على العديد من الافتراضات التي يقوم عليها الخطاب الغربي لحقوق الإنسان. وإضافة إلى انتقاد التزعة الفردية، ينتقد مفهوم "دارما" أيضاً فكرة فصل الحقوق عن المسؤوليات وفكرة أن الحقوق تنطبق على بني البشر وحدهم، دون اعتبار للطبيعة والمجتمع.

٢٧- وأشار السيد براهو إلى أن لكل تقليد ما يمكن أن يساهم به في تطوير ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. وتطور خطاب حقوق الإنسان مستقبلاً يقتضي تجاوز حدود الصياغة الغربية الأصلية لهذا الخطاب، وينبغي توخي مخاطبة متحاورين شتى، مثل منظمات المجتمع المدني والفضاءات الخارجة عن الدولة.

٢٨- وأشار السيد باتريس ماير - بيش، منسق المعهد متعدد التخصصات للأخلاقيات وحقوق الإنسان بجامعة فريبورغ بسويسرا، إلى أن مراعاة "القيم التقليدية" في سياق حقوق الإنسان تثير مسألتين: (أ) هل يتوافق تنوع القيم مع العالمية؟؛ (ب) وهل يتوافق أخذ التقليد في الحسبان مع الحريات الشخصية؟

٢٩- ويرى السيد ماير - بيش أنه يستحيل النظر إلى حقوق الإنسان بمعزل عن سياقها الثقافي. وهذا لا يعني الأخذ بالنسبية، وإنما البحث في التنوع الثقافي عن مجموعة الموارد اللازمة لتحقيق عالمية أكثر واقعية وكثير المطالب. فالعالمية هي التحدي المشترك: فهي تكشف الحالة البشرية عن طريق البحث المستمر في تناقضاتنا المشتركة. ومن ثم فإن العالمية لا تناقض التنوع، وإنما تحدد مساره وتمنحه الاتساق.

٣٠- وتحتاج ممارسة الحريات إلى تنمية الموارد الثقافية. ويفرض تحليل النقل التقليدي للقيم في ضوء حقوق الإنسان - وبخاصة الحقوق الثقافية التي تضمن على وجه الخصوص حقوق وحريات الوصول إلى الموارد الثقافية، بوصفها وسائل لنقل الهويات والقيم والمعاني - على كل واحد من بني البشر واجبات المراقبة والتأويل والتضامن. ودافع عن ضرورة (أ) تنوير الحريات بكل مصادر الرشد؛ (ب) والنظر إلى التقاليد كتراث ثقافي، وكموضوع للحقوق الثقافية في منظومة حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة والمترابطة؛ (ج) وتسليط الضوء على أهمية المسؤوليات اللازمة من أجل حماية القيمة الهشة للتقاليد؛ (د) والتوفيق بين التقاليد والابتكار والنظر إليهما معاً كمسؤوليات والتزامات مشتركة.

٣١- ويتطلب تنوير الحريات بجميع موارد الرشد ضمان الوصول إلى الموارد الثقافية للجميع، وبخاصة للأكثر حرماناً، والاعتراف بأن للتقاليد مجموعة متنوعة من التأويلات. فالتقاليد الحية مجال للتأويل والنقل المستمر. والخبرة الموجودة منذ وقت طويل (التقاليد) والحوار العقلاني كلاهما موارد لازمة لدراسة القيم وإيصالها وتذكر الجميع بأن حقوق الإنسان نفسها تقليد جامع.

٣٢- ويمكن أن تُعتبر التقاليد تراثاً ثقافياً، مرجعيات ثقافية تتيح لبني البشر تحديد هويتهم على أساسها، فردياً وجماعياً، والتواصل مع بعضهم البعض. وبهذا يجب التعامل مع التقاليد باحترام، ولكن بموقف نقدي أيضاً لأنها ليست جامدة لا تقبل التغيير. وهذا "الاحترام النقدي" إزاء التقاليد مسؤولية جميع من يتقاسمون هذه المرجعية.

٣٣- وأشار السيد ماير - بيش إلى أن العناصر الثلاثة التي تحدد نطاق حقوق الإنسان الواردة في المادة ١ من الإعلان العالمي - الحرية والمساواة في الكرامة والتضامن - تقابل بعض القدرات الأساسية: العقل والضمير، والحرية والمسؤولية. وإذا كانت الكرامة تتعلق دوماً بأفراد، فمن الصعب تصورهما دون مرجعيات وطرق جماعية لإيصالها، مثل الأسر والمجتمعات المحلية والتراث والمدارس ووسائل الإعلام.

٣٤- وفيما يتعلق بالعلاقة بين التقاليد والتجديد، شدد السيد ماير - بيش على أن تطوير الأصول الثقافية يتطلب ظروفاً تسمح بالتفوق والتطوير والإبداع. ويمكن تعريف الفقر الثقافي بأنه فشل الأشخاص أو المجتمعات المحلية في الوصول إلى الموارد الثقافية الضرورية لهويتهم وحرّياتهم ومسؤولياتهم وروابطهم الاجتماعية. ويمكن اعتبار الممارسات المحرفة التي تنتهك حقوق الإنسان وكرامته مؤشرات على الإفقار الثقافي، وانتقادها هي مسؤولية مشتركة لجميع المواطنين. ويمكن لهذه العملية أن تكون نقداً مراعيّاً للقيم التقليدية وفي الوقت ذاته مسعىً لإعادة الكرامة للأشخاص والمجتمعات المحلية. وأخيراً، أشار السيد ماير - بيش إلى أن الحوار بين الثقافات قد لا يكون كافياً للتفكير النقدي في القضايا والصعوبات المثيرة للجدل. وأكد بدلاً من ذلك على أهمية الحوار بين الثقافات كوسيلة للإفادة من تنوع موارد رشدنا المشترك.

٣٥- وبعد مداخلات الخبراء، أدلى ممثلو عدة منظمات غير حكومية ودول بتعليقات. واعتبرت لجنة الحقوق الدولية أن الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان أنشئ لضمان حقوق الإنسان لجميع بني البشر في كل مكان، بغض النظر عن انتمائهم لدين معين أو عدم انتمائهم لأي دين. ومن ثم يجب تحديد مضمون حقوق الإنسان ليس بالعودة إلى التقاليد أو الدين، وإنما إلى القانون الدولي على النحو الذي تفسره به السلطة القانونية والذي تطور به مع مرور الزمن. فتقاليد وثقافات وديانات العالم العديدة والمتعددة الأوجه تقدم لنا العديد من القيم والممارسات الإيجابية والإنسانية. بيد أن بعض التقاليد أو الثقافات أو الديانات لا يتشاورها جميع الناس. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يعترف بتنوع الأسرة الإنسانية وبالطابع الفريد لكل شخص بفضله مبادئ الكرامة والعالمية وعدم التمييز والمساواة أمام القانون. وهو يسعى إلى حماية الفرد من الممارسات المؤذية والعنف والتمييز سواء تذرّع مرتكبوها بالتقاليد أو الثقافة أو الدين لتبرير أعمالهم أم لم يتذرّعوا.

٣٦- ووجه ائتلاف الشباب من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية الانتباه إلى أن التقاليد الثقافية، كتلك المتعلقة بنوع الجنس والسن والإعاقة والعرق والطائفة الاجتماعية والحياة الجنسية، أدت إلى تهميش العديد من الأفراد وجماعات الأفراد. وتشمل أمثلة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات عليها قتل الشباب والشابات والذين يتزوجون من خارج طائفتهم الاجتماعية، وحرمان الشباب غير المتزوج من خدمات منع الحمل في دوائر الصحة العامة، ومنع التثقيف الجنسي الشامل في المدارس العامة، والعنف ضد المثليات والمثليين.

٣٧- وشددت الغرفة المدنية الروسية على أن بعض حقوق الإنسان العالمية لا تتناسب بالضرورة مع التقاليد المحلية. فعلى سبيل المثال، ليس من السهل دائماً ترجمة فكرة "الحياة الخاصة". وفي العديد من مناطق الاتحاد الروسي، تسود القيم المجتمعية على القيم الفردية. وبعض القيم هي الضمانة الأساسية لحقوق الإنسان، مثل سيادة القانون ومبدأ العدالة. وهي لا تمثل دائماً القيم الوطنية أو تقاليد الدولة.

٣٨- وحذرت الخدمة الدولية لحقوق الإنسان من إعطاء الشرعية لمنظومة قيم لا تتفق مع القواعد الدولية لحقوق الإنسان، وتوفر بذلك تبريراً للهجمات على من يدافعون عن حقوق الإنسان. وأشارت إلى الهجمات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة عندما يتصور أنهم يتحدثون القواعد الثقافية أو الدينية أو الاجتماعية التقليدية المتصلة بدور المرأة في المجتمع.

٣٩- وحذرت الحملة العالمية للحد من قتل النساء ورجهمن من إساءة استخدام الثقافة للتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان. فالانتهاكات كثيراً ما تبرر بالعودة إلى القيم والممارسات التقليدية التي تؤدي إلى إخضاع النساء والفتيات والاعتداء على حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهن. وتسعى المنظمة إلى وضع حد لما يوقع من عقوبة قاسية بالمرأة عندما تعتبر "التقاليد" أنها تجاوزت "القواعد التقليدية"، وبخاصة تلك الرامية إلى تنظيم سلوكها وحياتها الجنسية والتحكم فيها، مثل القوانين التي تنظم الطاعة و"الاحتشام" وحرية التنقل، وتلزم المرأة بالخضوع للرجال من أسرها أو تعتبر النساء والفتيات ملكاً لآبائهن أو أزواجهن. وأكدت المنظمة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس مجرد معيار مشترك يتطلب تحقيقه لجميع الشعوب والأمم، وإنما أيضاً معيار مشترك لتقييم جميع القيم التقليدية. والإعلان هو تجسيد للقيم التقليدية الإيجابية التي يراعيها مجتمع الأمم على الصعيد العالمي، وتتماشى مع الكرامة الأساسية لجميع بني البشر.

٤٠- وذكر ممثل هولندا أن للأفراد هويات متعددة: دينهم وقوميتهم ووضعهم المهني. وقد نتجت عن ذلك نظم قيمية مختلفة، وإحدى وظائف حقوق الإنسان هي حماية أي فرد وإعطائه فرصة الاختيار بين الهويات أو الجمع بينها. وحقوق الإنسان طريقة لحماية حرية الفرد في اختيار هويته الخاصة به. وإن حصر المناقشة في التقاليد الدينية هو تبسيط مخل بالمسألة يعطي صورة مشوهة للفرد.

٤١- وترى مؤسسة غايا أن الحقوق الثقافية ليست مجرد حقوق فردية أو جماعية، وإنما يمكن فهمها أيضاً على أنها حقوق الأجيال المقبلة. وكثيراً ما حطم الاستعمار الثقافات الإقليمية، وقد أصبحت حالياً ثقافات أقليات داخل دول قومية منشأة حديثاً. واعتبرت المنظمة أن بإمكان المرء الحديث عن ثقافات عابرة للحدود، وتساءلت عما إذا كان من الممكن تصور حقوق ثقافية عابرة للحدود.

٤٢- وذكر مندوب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تصور "القيم التقليدية" الفضفاض لا يزال تصوراً مثيراً للإرباك. فمفهوم "القيم التقليدية"، وهو مفهوم غريب عن قانون حقوق الإنسان، يمكن أن يقوض المبادئ العالمية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل حقوق المرأة وحقوق الأقليات وغيرها من الفئات المستضعفة. فمصطلح "القيم التقليدية" لم يُعرّف ولم يُفسّر بوضوح، ولذلك فهو مبهم ومفتوح على مصراعيه إلى درجة إمكانية استخدامه لشرعنة الاعتداءات على حقوق الإنسان. فالطابع المتأصل لتقليد من التقاليد هو أنه يتطور: فما يعتبر تقليدياً يُعترض عليه ويُعاد تعريفه باستمرار. ففي وقت من الأوقات، كانت العبودية وحرمان المرأة من حقوقها من التقاليد؛ أما اليوم، فقد اعتمدت معظم البلدان تقاليد مختلفة جداً إزاء الأقليات العرقية والمرأة. وقد أساء البعض استخدام فكرة القيم التقليدية لتبرير المعاملة التمييزية وغير العادلة لمجموعات المثليات أو المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وستواصل الولايات المتحدة التعاون من أجل تعزيز المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وهي تعارض تشويه القيم التقليدية لدعم ما تفرضه الدول من قوانين وسياسات تمييزية وقمعية.

٤٣- وأشارت الأكاديمية الروسية للعلوم إلى أن مشكلة عالمية لحقوق الإنسان لا يمكن حلها بطريقة افتراضية، بمعزل عن التجربة، وإنما ينبغي بناء الحوار وتنظيمه.

دال - الفرص والتحديات: نُهج عملية

٤٤- خصص الفريق حلقة مناقشة فرص وتحديات أعمال حقوق الإنسان في عالم متنوع ثقافياً.

٤٥- وركزت زوارت، أستاذة القانون في جامعة أوترخت في هولندا، على منظور "نظرية المستقبل" كنهج عملي لتعزيز أعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان في السياقات المحلية. ووفقاً لهذا النهج، يمكن، بل ينبغي، للقواعد الدولية لحقوق الإنسان والممارسات الثقافية المحلية أن يعزز بعضها بعضاً.

٤٦- وعارض السيد زوارت التصور الخاطئ الذي مفاده أن القواعد الدولية لحقوق الإنسان تلزم الدول بتبني القيم الغربية. فالالتزام بحقوق الإنسان لا يتطلب بالضرورة الانضمام إلى تصور ليبرالي غربي لحقوق الإنسان أو اعتباره متفوقاً على التصورات الأخرى. كما أن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ملزمة للدول ليس لأن ثمة فلسفة بعينها تفرض ذلك وإنما لأنها تقوم على القانون الوضعي: فالالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان هي التزامات قانونية ناتجة عن المعاهدات التي وقعت عليها وليس عن التزامات أخلاقية. وعلى جميع الدول، بصرف النظر عن وجهات نظرها الفلسفية في حقوق الإنسان، أن تحترم الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان التي قطعتها على نفسها. ويمكنها أن تبقى وفية لمعتقداتها الفلسفية الخاصة بما يقدر ما يسمح به هذا النظام القانوني.

٤٧- وأشار السيد زوارت إلى الافتراض القائل بأن للدول، لكي تفي بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ليس لها من خيار سوى تحويلها إلى حقوق واجبة التنفيذ في مجالها الداخلي. واعتبر أن الأصل، ما لم يُذكر خلاف ذلك، هو أن الدول حرة في اختيار ترتيباتها الاجتماعية الخاصة بها لتنفيذ التزاماتها الدولية في حقوق الإنسان. وتمتع الدول، بموجب القانون الدولي، بالسلطة التقديرية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التعاقدية داخل نظامها الوطني. ويجوز للدول، ما دامت موفية بالتزاماتها المبينة في المعاهدات المعنية، اختيار أنسب الطرق للقيام بذلك على الصعيد المحلي، بما في ذلك عن طريق الترتيبات التي كانت موجودة بالفعل عندما وقعت الدولة على المعاهدة. ولذلك، يمكن للدول غير الغربية تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات دون استخدام الحقوق، وإنما بالاعتماد على ترتيبات اجتماعية أخرى أنسب لثقافتها وتقاليدها، ما دامت مستوفية للمعايير المبينة في المعاهدات. ويجري تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان في هذه الثقافات عبر وسائل غير الوسائل القانونية، مثل القرابة وتضامن المجموعات والاحترام والاعتدال والواجبات والمعتقدات.

٤٨- وبعدها عرّض السيد زوارت الخطوط العريضة "لنظرية المستقبل" التي تفترض أنه يمكن للدول وينبغي لها أن تعتمد على الممارسات الثقافية المحلية لتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويتألف نهج المستقبل من العناصر الثلاثة التالية: المشروعية؛ والانسيابية الثقافية، والإصلاح الداخلي.

٤٩- تقوم المشروعية على احترام جميع الثقافات والاعتراف بالمساواة بينها. ويقبل نهج المستقبل مشروعية تنفيذ الالتزامات التعاقدية عن طريق إقامة ترتيبات اجتماعية، بما فيها التقليدية، غير القانون والحقوقية. والافتراض هو أن النظم التقليدية ترمي، مثلها مثل النظم القيمية العقلانية العلمانية، إلى تحقيق الإنصاف والكرامة الإنسانية. وتعني الانسيابية الثقافية جعل هذه الترتيبات الاجتماعية مرئية. وبفضل هذا الوضوح في الرؤية، بوسع الذين يأخذون بنهج المستقبل المساعدة في تحديد الطريقة التي تفي بها الدول بالتزاماتها التعاقدية عن طريق الترتيبات الاجتماعية المحلية. وبذلك يمكن للأكاديميين وواضعي السياسات والنشطاء وهيئات الرصد الدولية أن يكونوا صورة أفضل عن الجهود المبذولة لتنفيذ الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ويتطلب الإصلاح الداخلي تحديد المؤسسات الاجتماعية المكلفة بالوفاء بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان ليسترشد بها الذين يؤمنون بأن حقوق الإنسان تتطلب إصلاحاً محلياً. ويقوم نهج المستقبل على فكرة مفادها أن الإصلاحات ينبغي أن تضيف شيئاً إلى الترتيبات الاجتماعية القائمة لا أن تحل محلها. وهي تعارض إدخال مفاهيم أجنبية في القانون العرفي إذا أمكن إيجاد سبل انتصاف محلية، تكون وافية للعلاقات الاجتماعية القائمة في ذلك المجتمع بعينه وقادرة في الوقت نفسه على معالجة الانتهاكات. وحظوظ التغييرات التي تعزز الترتيبات القائمة في أن تلقى دعم المجتمع المحلي وأن ينفذها أكبر من تلك التي تُفرض بطريقة فوقية.

٥٠- وأخيراً، أعلن السيد زوارت إنشاء شبكة معنية بالقيم التقليدية وحقوق الإنسان، تتألف من مؤسسات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، وذلك بغية استكشاف العلاقة بين القيم التقليدية وحقوق الإنسان واقتراح أفكار ومفاهيم يمكنها أن تفضي إلى تلافحها.

٥١- وقدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، رشيدة مانجو، لمحة عامة عن الطريقة التي جرى بها، في إطار ولايتها، تناول مسألة التقاطعات بين الممارسات التقليدية والثقافية وبين العنف ضد المرأة. وقالت إن ولايتها قدمت تقريرين مواضيعيين مكرسين لهذه المسألة، وتحديدًا عن الممارسات الثقافية داخل الأسرة التي تعتبر عنيفة إزاء المرأة والتقاطعات بين الثقافة والعنف ضد المرأة، كما تناولتها في تقارير أخرى ورسائل موجهة إلى الحكومات.

٥٢- وذكرت المقررة الخاصة أنه، بالرغم من وجود أحكام واضحة في العديد من صكوك حقوق الإنسان، فإن استمرار انتشار ممارسات ترتكب باسم الثقافة تنتهك حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وتناقض الكرامة الإنسانية تظل هي القاعدة. فالانتشار الواسع للإفلات من العقاب يفسر بأنه لا الحكومات المعنية ولا المجتمع الدولي كانا، في الماضي، يواجهان آثار الممارسات التي تنتهك الحقوق في الصحة والحياة والكرامة والسلامة البدنية. وكان يُنظر إلى هذه المسائل أحياناً على أنها قضايا ذات حساسية ثقافية تقع ضمن الدائرة الخاصة للمرأة والأسرة ومن ثم لا شأن للدولة بها.

٥٣- وللتصدي للخطابات القائمة على الثقافة التي تعيق أعمال حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وتغيير تلك الخطابات، يلزم (أ) مساءلة الثقافة بوصفها بناء تاريخياً وتمثل مواقف ومصالح متنوعة؛ (ب) وتطبيق منظور سياسي اقتصادي في فهم الممارسات الثقافية؛ (ج) والتعامل مع جميع أشكال العنف ضد المرأة على أنها متوالية مستمرة وعلى أنها تتقاطع مع أشكال انعدام المساواة الأخرى. وهذا يتطلب ضمان سماع مختلف أصوات النساء داخل مجتمعات محلية بعينها، وألا يضحى بمطلب الحق في حياة خالية من جميع أشكال العنف التي ترتكب باسم الثقافة.

٥٤- وقد جرى في إطار الولاية توثيق عدد من أشكال العنف ضد المرأة داخل الأسرة الناتجة عن الممارسات الثقافية. ومن بين هذه الممارسات الزواج المبكر والإكراه، وتفضيل الأبناء الذكور، وجرائم الشرف، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وممارسات تنتهك الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. كما استُكشفت الروابط بين بعض الممارسات المؤذية والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتقاله.

٥٥- وقد ميزت الولاية بين الممارسات التي ترقى إلى حد التعذيب عن الممارسات التي ترقى إلى حد التمييز. فالممارسات الثقافية التي يترتب عنها ألم ومعاناة وانتهاك السلامة البدنية يمكن أن ترقى إلى حد التعذيب بموجب القانون الدولي. وفيما يتعلق بالممارسات التمييزية

مثل نظم قانون الأسرة المتسمة بعدم المساواة، دعت المكلفة بالولاية إلى الأخذ بمجموعة من التدابير المعتمدة في بلدان مختلفة للاستجابة لتنوع السياقات، والتي ينبغي أن تهدف في نهاية المطاف إلى إحداث تغييرات في المواقف بحيث يكون المجتمع المحلي قادراً على قيادة التحول الاجتماعي بنفسه.

٥٦- وسيُكرّس التقرير المواضيعي المقبل الذي ستقدمه المقررة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان لموضوع الأشكال المتقاطعة والمتعددة للتمييز في سياق العنف ضد المرأة. وستتناول، من بين ما ستتناوله في التقرير، وجه تقاطع الممارسات الظالمة التي ترتكب ضد المرأة باسم الثقافة مع أشكال أخرى من التمييز ومساهمتها في استمرار العنف الذي تعانيه المرأة.

٥٧- وفي الوقت المخصص للأسئلة والتعليقات، ذكّرت مؤسسة مارانغوبولس لحقوق الإنسان المشاركين بالتزام الدول في إعلان وبرنامج عمل فيينا بإزالة "أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات". وبالرغم من أن المؤسسة تؤيد القول بضرورة فهم القيم التقليدية التي تستند إليها حقوق الإنسان، فقد أشارت إلى أن ترقية "القيم التقليدية" قد تكون له آثار سلبية بعينها على الحملة ضد ممارسات من قبيل الاعتداء الجنسي على الطفلات داخل الأسرة، والعنف المتصل بالمهر، وتشويه الأعضاء التناسلية للأثني. وحثت مجلس حقوق الإنسان على اعتماد قرار يذكر فيه الدول بالتزاماتها الدولية بالتصدي بفعالية لجميع الممارسات التقليدية التي تؤدي إلى انتهاك حقوق المرأة، موضحة أنه لا يجوز التذرع بالقيم التقليدية لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان، وأن يقتصر الدعم على القيم التي تتماشى وقوانين حقوق الإنسان المكفولة للفرد.

٥٨- وأعربت منظمة ARC الدولية عن قلقها من احتمال أن يؤدي اعتماد نهج يقوم على القيم التقليدية إلى نخر المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن محاولات تصوير التقاليد كشيء ثابت ومتجانس. وقالت إن القيم التقليدية يُتذرع بها لتبرير ممارسات قديمة أو لمقاومة التغيير، بينما تتطلب حقوق الإنسان في كثير من الأحيان تغييرات لضمان التوافق مع المعايير الدولية. وأشارت إلى أن التقاليد والثقافة تتسمان بالتعدد والتطور وأنه إذا كانت بعض التقاليد منسجمة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن أخرى ليست كذلك. ولا يمكن النظر إلى التقاليد على أنها مجرد انعكاس لقيم الأغلبية. فالكثير من القوانين الدولية لحقوق الإنسان وُضع لحماية الأقليات التي كانت تاريخياً مهمشة وحاضرة لتعسف الدولة أو الأغلبية. ويقع على الدول التزام إيجابي بالقضاء على القوالب النمطية والقيم والتقاليد والممارسات الضارة التي لا تتماشى والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تكون التقاليد والثقافة مفيدة في المساعدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان في مجتمعاتنا المتنوعة عن طريق التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ولكن لا يمكن لأحد التذرع بالقيم التقليدية لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان أو لتقييد نطاق هذه الحقوق. وبالنظر إلى احتمال إساءة استخدام نهج يقوم على القيم التقليدية، أُشير إلى أنه سيكون من الأفيد الإشارة مستقبلاً إلى "القيم العالمية" أو "القيم التي يقوم عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان".

٥٩- وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن المناقشة بشأن القيم التقليدية ينبغي أن تدرج بشكل راسخ في تنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وشددت على أن جميع الثقافات تشمل تقاليد وقيماً متنوعة وأحياناً متضاربة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن الممارسات الضارة كثيراً ما تُبرّر بالتذرّع ببعض القيم التقليدية. كما شددت على أنه لا يوجد خط واضح يفصل القيم التقليدية عن الممارسات التقليدية والرموز التقليدية. وبسبب غياب تعريفات واضحة لهذه المفاهيم، من العسير تقييم أثر كل واحد منها على حقوق الإنسان. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن تكون لحقوق الإنسان الأسبقية على التقاليد في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. ومن حقوق الإنسان المعترف بها حالياً، مثل الحق العالمي في التصويت، بما في ذلك للنساء، ما كانت تعتبر، منذ عهد قريب، على أنها مناقضة للقيم التقليدية. وفي الأخير، رأت أن المقصيين من تعريف التقاليد هم في كثير من الأحيان أول الضحايا وينبغي أن يسمع صوته في النقاش.

٦٠- وذكرت بلجيكا، باسم الاتحاد الأوروبي، بأن الاتحاد الأوروبي قد صوت ضد قرار يسمح بتنظيم حلقة العمل لأن فكرة "القيم التقليدية" لها دلالة سلبية وتخضع لتأويل فضفاض. وهذا المفهوم غير المعرف قد يضعف المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فالتنوع الثقافي ينبغي اعتباره فرصة لتعزيز حقوق الإنسان، وليس أداة لتقييدها. فعندما تثرى القيم التقليدية حقوق الإنسان، فهي تستحق الحماية بموجب قانون حقوق الإنسان، كما هو الحال مع الحقوق الثقافية وحقوق الشعوب الأصلية. وبصفة أعم، فالتقاليد والقيم التي تقوم عليها تعتبر عوامل إثراء للبشرية، وهي محمية سلفاً كتراث ثقافي بموجب عدد من صكوك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وغياب تعريف عالمي لمفهوم "القيم التقليدية" غير القانوني يجعل من الصعب التعبير عنها بلغة حقوق الإنسان. وذكر الاتحاد الأوروبي بتشبهه بعالمية حقوق الإنسان؛ معتبراً أنه لا يمكن، بموجب إعلان فيينا وغيره من الصكوك، لأية تقاليد تبرير انتهاكات حقوق الإنسان أو رسم حدود لها. وفيما يتعلق بالبعد الإيجابي للقيم التقليدية الذي يمكن أن يسعه إطار حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فقد رُوعي فعلاً في القانون الدولي، وبخاصة من خلال الصكوك المتعلقة بالثقافة والتنوع الثقافي والتراث الثقافي. وبالرغم من أن بعض هذه الجوانب تقع ضمن مجال اختصاص اليونسكو، يمكن للخبرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية أن تتناولها أيضاً في إطار ولايتها.

٦١- وذكر ممثل الصين أن مفهوم حقوق الإنسان لا ينبغي أن تحتكره مجموعة قليلة من البلدان، وأنه في واقع الأمر ضارب الجذور في منظومة القيم التقليدية لكل بلد. وقال إن الصين استخدمت نظام القيم التقليدية لتشجيع تطوير مفهوم حقوق الإنسان؛ فالفكر الديني الصيني التقليدي مثلاً يركز على أن السماء أنجبت العديد من الأشياء، لكن أهمها هو الإنسان. ولذلك يخلف الترويج لمثل هذه القيمة التقليدية أثراً إيجابياً على تطور حقوق الإنسان. وترى الصين أنه ينبغي التوليف بين عملية حقوق الإنسان والقيم التقليدية للبلدان.

٦٢- وأشار مركز موارد قانون حقوق الإنسان إلى أن العديد من القيم التقليدية محمية أصلاً بقانون حقوق الإنسان، مثل حرية الدين وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. لكن ليست هناك حقوق مطلقة. والمطلب غير المعلن للعديد ممن يشددون على القيم التقليدية هو أن القيم التقليدية تعلق على الحقوق الأخرى في حالة التعارض. بيد أن هذا ليس موقف القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويؤدي السماح بإعطاء الأولوية تلقائياً للحقوق الدينية والثقافية على سواها من حقوق الإنسان إلى استمرار تراتبية خاطئة للحقوق وقد يرسخ التمييز المنهج وانتهاكات أخرى للحقوق. ولذلك ثمة خطر من الخلط بين الاعتراف بالحقوق الثقافية أو الدينية وبين إعطاء أولوية لهذه الحقوق، على حساب حقوق أخرى.

٦٣- وأشار ممثل مصر إلى أنه يلزم التفريق بين ما يشكل تقليداً وما يشكل قيمةً تقليدية. فالمجتمعات في حراك وتغير دائمين؛ كما أن عملية تكييف ما يعتبر قواعد ومبادئ حقوق الإنسان كما هي، وما يعتبر قيمةً تقليدية بالمعنى الإيجابي، عملية خاضعة للتغيير بدورها، لأن القيم مكون من مكونات المجتمع. ولا ينبغي الخلط بين القيم التقليدية وبين التقاليد والممارسات الثقافية الضارة؛ إذ ينبغي محاربة هذه الأخيرة من داخل القيم التي يقوم عليها المجتمع.

٦٤- وشكك ممثل هولندا في القول بأن جميع القيم التقليدية مواتية بطبيعتها لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها. وقال إن من شأن عدم وجود تفريق واضح بين الممارسات الثقافية الضارة والقيم التقليدية أن يجعل أمر إعطاء معنى قانوني لهذه المفاهيم عسيراً. وتولي هولندا أهمية كبرى لعالمية حقوق الإنسان جميعها: فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون الحماية من التعذيب أو الإعدام خارج القضاء وغيرها من حقوق الإنسان هي نفسها في كل مكان من العالم. ووفقاً للمادة ٥ من إعلان فيينا، فإنه في حين يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

هاء - خاتمة

٦٥- أدلت الخيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، السيدة فريدا شهيد، ببعض الملاحظات الختامية استناداً إلى المناقشات التي جرت خلال حلقة العمل. وحددت بعض نقاط الاتفاق الأساسية في مختلف العروض:

(أ) تنقسم جميع الثقافات مجموعة مشتركة من القيم تعود ملكيتها إلى البشرية برمتها، وقد أسهمت تلك القيم إسهاماً كبيراً في تطوير قواعد ومعايير حقوق الإنسان؛

(ب) لقد أدرجت هذه القيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تضمن تقاليد ومنظورات ثقافية وسياسية شتى واعتمد بتوافق الآراء "بوصفه معيار الإنجاز المشترك لكافة الشعوب والأمم"؛

(ج) لكل شخص، بصرف النظر عن وضعه الاجتماعي الاقتصادي أو هويته الثقافية أو الشخصية أو منظومته الاعتقادية أو آرائه السياسية أو مكان وجوده المادي، الحق في جميع الحقوق والحريات المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(د) جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً ولا بد من التعامل معها معاملة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة؛

(هـ) وفي القانون الدولي، يقع على جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، التزام تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها.

٦٦- وحتى إن كان هناك اتفاق على عالمية حقوق الإنسان، فإن المناقشات بشأن القيم التقليدية تميل إلى التركيز على كيفية ترجمة هذه العالمية إلى واقع. فالتفكير والاستدلال الإنساني جميعه متجذر في المنظورات والمدارك الثقافية للبشر، بما فيها تقاليد صياغة مضامين حقوق الإنسان. ولذلك، لنفخ الحياة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يجب أن تتممك جميع مجتمعات العالم هذه القواعد والمعايير. وهذا ما يعني قبول واستيعاب المفاهيم عن طريق المفردات المحلية. بيد أن التطور المتواصل للمعايير العالمية لحقوق الإنسان ليس ممكناً إلا إذا جرى تنويرها بالتنوع الثقافي لشعوب العالم. ويشير التفاعل بين المعايير العالمية والفهم وشتى الحقائق الواقعية المحلية لسلسلة من الأسئلة التي ينبغي أخذها في الاعتبار. فإلى أي حد تتوافق المفاهيم الثقافية والنظم القيمية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؟ وهل تعكس المعايير الدولية لحقوق الإنسان التنوع الثقافي لشعوب العالم؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، كيف يمكننا تحقيق التناغم والوصول إلى فهم مشترك، بحيث نجعل حقوق الإنسان واقعاً حياً؟ وإلى أي حد يمكن التمييز بين القيم التقليدية والممارسات التقليدية التي تعتبر مظاهر خارجية وجلية لهذه القيم؟ وهل هناك فهم مشترك لما يشكل، عملياً، "قيماً تقليدية"؟ ومن هو المسؤول أو ينبغي أن يكون المسؤول عن تعريف محددات ومضامين "القيم التقليدية"؟

٦٧- ومن الأساسي فصل المصطلح "تقاليد" عن الكلمة "تقليدي"، بسبب ما للتقاليد من خاصية وصدى عاطفين في الهوية الثقافية ومعنى الذات. وللمجتمعات تقاليد متنافرة تعكس قيماً مختلفة داخل ذواتها، من خلال عكس آراء الأغلبية و/أو أصحاب السلطة من جهة، والأكثر تهميشاً، بمن فيهم الأقليات، من جهة أخرى. فالتقاليد تتغير وتتطور باستمرار مع مرور الزمن استجابة للوقائع المتغيرة ونتيجة للتفاعلات وعمليات التبادل مع مجتمعات أخرى. وتعتمد المفاهيم الثقافية والنظم القيمية في آن واحد على التواصل مع الماضي وعلى تصور المستقبل.

٦٨- ويجب أن تمكن الحوارات من التعلم بوصفه عملية تسير في اتجاهين من أجل تيسير تلاقح الأفكار. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية الاعتراف بأن الاختلافات الحقيقية في المنظورات المتصلة بالقيم التقليدية يمكن أن تطرح تحديات حقيقية. فالكرامة

الإنسانية تكمن في صلب حقوق الإنسان. وبالرغم من أن مفاهيم الكرامة الإنسانية توجد في كل مجتمع وهي مرتبطة بالنظم القيمية وطرق العيش المشترك والمعتقدات التي تلتقي في "الثقافة"، فإنه من الضروري أيضاً الاعتراف بأن بعض الممارسات والمواقف المتضاربة مع الكرامة الإنسانية تنبع بدورها من القيم التقليدية. ويمكن أن تكون مواقف مجموعات ثقافية من أفراد بعينهم بسبب بعض الخصائص أو السمات المميزة التي يمتلكونها سبب مشاكل كثيرة جداً، بحيث يُحرم من القيمة الإنسانية هؤلاء الأفراد الذي يعاملون معاملة لا تراعي كرامتهم وقد يجرمون أحياناً حتى من الحق في الحياة. ومن الأساسي صون حق كل فرد في القبول بالتقاليد أو رفضها والدفاع عن هذا الحق، لأن حقوق الإنسان تعني ضمان كرامة الإنسان وكذلك المساواة للجميع واحترام جميع الأفراد، بصرف النظر عن أي مزية أو خاصية.

٦٩- ويتيح الحوار بين الثقافات القائم على احترام ثقافات العالم على قدم المساواة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها مبادلات حقيقية ويعد أثنى وسيلة لتعزيز التناغم وتجسير الفجوة بين المبادئ المجردة للعالمية والخصوصيات المتنافرة الملموسة. ويجب أن يجري الحوار فيما بين التقاليد الثقافية وداخلها.

٧٠- وأخيراً، ثمة خطر في اتخاذ مفهوم غير معرف ومتطور أبداً مثل "القيم التقليدية" معياراً لحقوق الإنسان. ويجب على جميع المجتمعات، وهي تنهل من ثراء التنوع الثقافي، أن تعمل باستمرار على تعزيز وحماية الكرامة الإنسانية لجميع أفراد المجتمع والقيمة الكامنة في كل واحد منهم وذلك في إطار قواعد ومعايير حقوق الإنسان كما صاغها المجتمع الدولي وقبلها. فالقيم الإيجابية موجودة في كل الثقافات، لكن هناك حاجة إلى دعم المجتمعات المحلية في دراسة قيمها وممارستها ومساءلتها والاعتراض عليها والتفاوض بشأنها والتوفيق بينها وبين حقوق الإنسان.